

Distr.: General
11 November 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة التاسعة والخمسون المستأنفة

فيينا، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

البند ٣ من جدول الأعمال

تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج المخدرات

التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتدعيم

ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته الإدارية،

بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية والميزانية

والإدارة الاستراتيجية

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الخامسة والعشرون المستأنفة

فيينا، ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون

الإدارية: التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة

والميزانية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة

والعدالة الجنائية

تنفيذ الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

يُبين هذا التقرير التسويات التي أُدخلت على الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (E/CN.7/2015/17-E/CN.15/2015/20)، ويقدم معلومات عن تنفيذ نموذج تمويل المكتب، بناءً على طلب لجنة المخدرات في قرارها ١٢/٥٨ ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ٣/٢٤.

وبالنسبة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ككل، نُقحت تقديرات الأموال المخصصة الغرض المدرجة في الميزانية المدمجة لتبلغ ٥١٣,٣ مليون دولار، لتجسد تقديرات أكثر حرصاً بشأن التنفيذ؛ وقد نتج هذا المبلغ عن تخفيض مقداره ٣٧,٣ مليون دولار في المبلغ الإجمالي البالغ ٥٥٠,٦ مليون دولار الذي أقرته اللجنتان في قراريهما ١٢/٥٨ و ٣/٢٤. وخفّضت تقديرات أموال تكاليف دعم البرامج بمليون دولار إلى ما مجموعه ٤٥,٠ مليون دولار، على نحو يجسّد



الرجاء إعادة استعمال الورق



ميزانية متوازنة ومستندة إلى توقعات إيرادات متساوية. وأُبقى على المبلغ المعتمد للأموال العامة الغرض عند مستوى ٩,٦ ملايين دولار.

وفيما يتعلق بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يُطلب من لجنة المخدرات أن تقرّ التقديرات المنقّحة للأموال المخصّصة الغرض البالغ مجموعها ٢٠٧ ٧٠٠ ٢١٣ دولار، أيّ بانخفاض مقداره ٢٠٠ ٤٢ ٤٨ دولار عن المبلغ الذي أقرّته في قرارها ١٢/٥٨ ويُطلب إلى اللجنة أيضاً أن تقرّ التقديرات المنقّحة لأموال تكاليف دعم البرامج البالغة ٩٠٠ ٦٥٣ ٢٢ دولار (أيّ بانخفاض مقداره ٨٠٠ ٨١٩ دولار) وأن توافق على التقديرات المنقّحة للأموال العامة الغرض البالغة ٩٠٠ ٩٦٨ ٦ دولار (نفس المستوى السابق).

وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، يُطلب إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تقرّ التقديرات المنقّحة للأموال المخصّصة الغرض البالغ مجموعها ٨٠٠ ٩٧ ٣٠٠ دولار، أيّ بزيادة مقدارها ٠٠٠ ٧٢٨ ١٠ دولار على المبلغ الذي أقرّته في قرارها ٣/٢٤. ويُطلب إلى اللجنة أيضاً أن تقرّ التقديرات المنقّحة لأموال تكاليف دعم البرامج البالغة ٦٠٠ ٣٨٧ ٢٢ دولار (أيّ بانخفاض مقداره ٣٠٠ ١٢١ دولار) وأن توافق على التقديرات المنقّحة للأموال العامة الغرض البالغة ٤٠٠ ٦١٨ ٢ دولار (نفس المستوى السابق).

المحتويات

الصفحة

الفصل

٤	 أولاً- مقدمة
٥	 ثانياً- لمحة عامة عن الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
٧	 ثالثاً- النتائج والأنشطة التفصيلية خلال الاثني عشر شهراً الأولى من فترة السنتين
٧	 ألف- معلومات أساسية
٨	 باء- التقديرات المنقحة لتكاليف فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
٩	 جيم- التنفيذ في عام ٢٠١٦
١١	 دال- بدء تنفيذ نظام الاسترداد الكامل للتكاليف
١١	 هاء- تدابير الاقتصاد في التكاليف
١٣	 واو- المبادرات على نطاق الأمانة
١٦	 زاي- استخدام الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج
١٨	 حاء- الأرصدة المالية
١٩	 رابعاً- الاستنتاجات

المرفقات

٢١	 الأول- تخصيص التبرُّعات المخصَّصة الغرض في فترتي السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧
٢٧	 الثاني- إسقاطات الموارد المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
٢٨	 الثالث- الوضع المالي
٢٨	 ألف- صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
٣٠	 باء- صندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
٣٢	 الرابع- مشروع قرار بشأن صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يُعرضُ على لجنة المخدرات لاعتماده
٣٤	 الخامس- مشروع قرار بشأن صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يُعرضُ على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لاعتماده

أولاً - مقدمة

- ١ - اعتمدت لجنة المخدّرات، في دورتها الثامنة والخمسين المستأنفة، القرار ١٢/٥٨، المعنون "ميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدّرات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧"، الذي وافقت فيه على الاستخدام المتوقّع للأموال العامة الغرض المرصودة لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدّرات في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. واعتمدت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الرابعة والعشرين المستأنفة، القرار ٣/٢٤ المعنون "ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧"، الذي وافقت فيه على الاستخدام المتوقّع للأموال العامة الغرض المرصودة لصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.
- ٢ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ جيم، والقسم الحادي عشر من قرارها ٢٥٢/٦١، تُعرّض ميزانية برنامج الصندوقين (الأموال العامة الغرض) على اللجنتين للموافقة عليها. وتُعرّض ميزانية الأموال المُخصّصة الغرض وميزانية تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي ذات الصلة (أموال تكاليف دعم البرامج) على اللجنتين لإقرارهما.
- ٣ - والأموال العامة الغرض هي تبرّعات غير مخصّصة تُقدّم من أجل تمويل العمل المعياري ووظائف برنامجية أساسية محدودة غير مموّلة من الميزانية العادية، والبحوث، والمبادرات المؤسسية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة (المكتب)، وأوجه العجز البرنامجية لديه.
- ٤ - أمّا الأموال المخصّصة الغرض فهي تبرّعات مخصّصة تُقدّم من أجل تمويل أنشطة المكتب الخاصة بالتعاون التقني وغيرها من أنشطته الفنية في المقرّ (فيينا) وفي الميدان. وتكاليف دعم البرامج هي التكاليف المتكبّدة لدعم تنفيذ البرامج المموّلة من التبرعات. وبموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧/٣٥، فإنّ الحد الأقصى لتلك التكاليف هو ١٣ في المائة، وهي تُستخدم من أجل تقديم الدعم غير المباشر في إطار الفئات التالية: الإدارة المركزية، والإدارة المركزية للبرامج والإدارات، والخدمات الأخرى المقدّمة داخلياً وخارجياً، والخدمات البرنامجية الشاملة للبرامج والإدارات.
- ٥ - والغرض الرئيسي من هذا التقرير هو إبلاغ الدول الأعضاء بحال التنفيذ وما يتصل به من تعديلات على الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويتضمّن التقرير أيضاً معلومات مستكملة عن مبادرات التحسين التي تشمل، من جملة أمور أخرى، الاسترداد الكامل للتكاليف ونظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويعرض الجدولان ١ و٢ لمحةً عامةً عن التقديرات المنقّحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وترد في المرفق الأول معلومات عن الأداء حسب الموضوع والمنطقة والشعبة.

٦- ولا يُقدّم هذا التقرير معلومات عن التسويات التي أُدخِلت على تمويل المكتب من الميزانية العادية للأمم المتحدة، فهذه المعلومات ستُقدّم في أول تقرير عن الأداء بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، لكي تقرأها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ثانياً- لمحة عامة عن الوضع المالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٧- يعرض الجدول ١ ملخصاً لتوقعات منتصف فترة السنتين.

الجدول ١

ملخص التقديرات المنقّحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

أموال تكاليف		الأموال المخصّصة الغرض		الأموال العامة الغرض	
دعم البرامج للمكتب	الميزانية المعتمدة	التقديرات المنقّحة	الميزانية المعتمدة	التقديرات المنقّحة	الميزانية المعتمدة
الرصيد المالي في بداية فترة السنتين					
٣,٢	٢٥,٠	٤٤٧,٧	٤٥١,٥	٢,١	١٢,٦
ألف - الإيرادات ^(أ)					
(٤٥,٠)	(٤٨,٢)	(٤٧٥,١)	(٥١٩,٠)	١٠,٣	١٠,٥
باء - النفقات					
(٤٥,٠)	(٤٦,٠)	(٥١٣,٣)	(٥٥٠,٦)	(٩,٦)	(٩,٦)
الفائض (العجز) (ألف + باء)					
٠,٠	٢,٢	(٣٨,٢)	(٣١,٧)	٠,٧	٠,٩
الرصيد المالي في نهاية فترة السنتين					
٣,٢	٢٧,٢	٤٠٩,٥	٤١٩,٨	٢,٨	١٣,٤

(أ) تقديرات الموارد المنقّحة صافية من الإيرادات الأخرى.

(ب) صافية من إيرادات تكاليف دعم البرامج.

(ج) لا تشمل إيرادات تكاليف دعم البرامج إيرادات دعم البرامج المقدّمة للشركاء المنفذين ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

٨- لا تزال مستويات إيرادات الأموال العامة الغرض (غير المخصّصة) تثير شواغل تتعلق بالاستدامة على المدى المتوسط. فالإيرادات المتوقعة حالياً، والبالغة ١٠,٣ ملايين دولار، بانخفاض مقداره ٠,٢ مليون دولار مقارنة بالإيرادات الواردة في الميزانية المُدجّحة، تشكل فقط ١,٩ في المائة من المساهمات من خارج الميزانية. ومن شأن ذلك، مقترناً بتخصيص صارم للمساهمات المخصّصة الغرض، أن يعوق قدرة المكتب على تنفيذ ولاياته، وإدارة أوجه العجز البرنامجية، وممارسة التوجيه والإشراف الاستراتيجيين، وتنفيذ التحسينات. وعلى خلفية خسارة صافية قدرها ٣,٢ ملايين دولار في الأموال العامة الغرض خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، حُوِّظ على الميزانية الدنيا

البالغة ٩,٦ ملايين دولار. بيد أن سلامتها تتوقف على تحقيق الإيرادات المتوقعة والتقيّد الصارم بالاسترداد الكامل للتكاليف وارتفاع المساهمات غير المخصّصة الغرض في الأجل المتوسط.

٩- وخُفّضت توقعات إيرادات الأموال المخصّصة الغرض بمقدار ٥٩,٩ مليون دولار ليصل مجموعها إلى ٥٢٠,١ مليون دولار (إجمالي إيرادات دعم البرامج يبلغ ٤٥,٠ مليون دولار). ومقدار هذه الإيرادات المتوقعة قريب من مستواه في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي بلغ ٥١٦,٩ مليون دولار. وتجسّد التوقعات الحالية للإيرادات زيادة المساهمات المقدّمة من الجهات المانحة الرئيسية وانخفاض المساهمات المقدّمة من الجهات المانحة الوطنية. ومن المرتقب أن يبلغ مستوى تنفيذ البرامج ٥١٣,٣ مليون دولار، أي بانخفاض مقداره ٣٧,٣ مليون دولار عن مستواه المدرج في الميزانية الأولية. وتجسّد التوقعات الحالية مستوى أكثر واقعية لتنفيذ الميزانية، ويأخذ بعين الاعتبار التأخير الناجم عن الصعوبات التقنية في نظام أوموجا وإدارة العقود، والاستلام المتأخر للتمويل، وإعادة تركيز المشاريع، والتأخير في تفعيل البرامج الجديدة. كما أنّها تصحح التوجّه المتفائل للتوقعات الأولية.

١٠- وعلى المنوال نفسه، خُفّضت إيرادات تكاليف دعم البرامج، المستمدة من تنفيذ البرامج، بمقدار ٣,٢ ملايين دولار إلى ما مجموعه ٤٥,٠ مليون دولار. ولا يشمل هذا المبلغ إيرادات دعم البرامج المقدّمة إلى الشركاء المنفذين (٠,٦ مليون دولار) وإلى معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (١,٦ مليون دولار). ومن أجل ضمان توازن الميزانية، وُضع أيضاً حدٌّ أقصى للنفقات المتوقعة مقداره ٤٥,٠ مليون دولار مقارنةً بالتقدير الأولي البالغ ٤٦,٠ مليون دولار.

١١- وفي أعقاب التوصيات التي قدّمها مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة بضرورة تجسيد المبلغ الكامل لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة الخاصة بالموظفين في البيانات المالية لعام ٢٠١٥، أجرى المكتب تعديلات مخفضاً احتياطاته غير المقيّدة (الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج). وبناء على ذلك، تجسّد الأرصدة المالية الواردة في الجدول ١ من هذا التقرير نفس الموقف، إذ خُفّضت بمقدار ٣٢,٣ مليون دولار. (انظر أيضاً القسم الثالث، القسم الفرعي حاء، أدناه).

١٢- واستمر المكتب على توخي الحرص في استخدام موارده. فأسفر ذلك على مستوى المقرّ عن وفورات مقدارها ١,٠ مليون دولار من الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج. ويعتزم المكتب استخدام الوفورات لسدّ النقص في التمويل المرتبط بالانتقال إلى نموذج الاسترداد الكامل للتكاليف. وعلاوة على ذلك، تحققت وفورات في تكاليف الدعم المباشر للمكاتب الميدانية بلغت ٢,٧ مليون دولار على إثر إلغاء وإعادة تصنيف وظائف محلية والانتقال إلى أماكن عمل أقل تكلفة. وفي عام ٢٠١٧، سيُجري المكتب تقييماً لكيفية وإمكانية التكرار الجزئي أو

الكلي لتدابير التوفير المعنية في مكاتب أخرى وتقييماً لكيفية تحسين الأداء في إطار نظام أوموجا، وسيضع حلولاً استراتيجية من أجل إنشاء شبكة مستدامة للمكاتب الميدانية.

١٣- وتُظهر نتائج منتصف فترة السنتين أنَّ وتيرة الانتقال الحالية مناسبة في المكاتب الميدانية التي تشهد حجم عمل مرتفعاً، بينما تستلزم الرصد عن كثب في مكاتب أخرى. وستساعد الوفورات المحققة في مقر المكتب على معالجة المسائل المتعلقة بالمرحلة الانتقالية الحالية التي تواجهها المكاتب الميدانية التي تتصدى لعدد أكبر من التحديات.

ثالثاً- النتائج والأنشطة التفصيلية خلال الاثني عشر شهراً الأولى من فترة السنتين

ألف- معلومات أساسية

١٤- شهد المكتب في فترات السنتين الأخيرة نمواً هائلاً في حجم المساعدة التقنية التي يقدمها ونطاقها، قابله تدهور مستمر في الإيرادات العامة الغرض وضغط متواصل على الميزانية العادية وتكاليف دعم البرامج. وقد تسبَّب هذا الاتجاه في سلسلة من الأزمات المالية: ففي عام ٢٠١٣، وللمرة الأولى، أُغْلِقَت حسابات صندوق الأغراض العامة على خسارة تشغيلية على الرغم من تدابير خفض التكاليف. كما سُجِّلَت خسارة صافية مقدارها ٣,٢ ملايين دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٥- وبغية مواجهة هذه الصعوبات، بدأ المكتب في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ربط أنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية بنظام للاسترداد المباشر لكامل التكاليف. وقد وُضِعَ هذا التدبير نتيجة لضرورة تحقيق المواءمة مع النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (على النحو الذي أكَّده المراقب المالي للأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢)، واستجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٠٨ إلى كيانات الأمم المتحدة أن تواصل توحيد ومواءمة المفاهيم والممارسات وتصنيفات التكاليف ذات الصلة بتكاليف المعاملات واسترداد التكاليف، مع المحافظة على مبدأ استرداد كامل التكاليف في سياق إدارة جميع المساهمات غير الأساسية/التكميلية/من خارج الميزانية، بما في ذلك ضمن البرامج المشتركة.

١٦- ويهدف نظام تحميل كامل التكاليف مباشرة إلى توفير تمويل مستدام وقابل للتنبؤ به من أجل تنفيذ البرامج عن طريق ما يلي: (أ) تحقيق الاتساق في تصنيف التكاليف المباشرة وغير المباشرة؛ (ب) تقدير كامل تكاليف برامج المكتب والتكاليف المباشرة لتنفيذ المشاريع على نحو يتيح التنبؤ بها؛ (ج) مواءمة النهج الذي يتبعه المكتب في استخدام الموارد المتعلقة بتكاليف دعم البرامج مع النهج المستخدم في غيره من كيانات الأمانة العامة في هذا الشأن؛ (د) ضمان استخدام جميع مصادر التمويل في الأغراض المقصودة منها؛ (هـ) وقف تناقل الدعم المالي بين بنود النفقات.

ومن أجل التمكين من تحقيق ذلك بوتيرة واقعية، مُدِّد في ميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ العمل بالتدابير الانتقالية مع توقُّع التنفيذ الكامل خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٧- وعقب اعتماد لجنة المخدَّرات قرارها ١٧/٥٦ واعتماد لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية قرارها ٩/٢٢، تعهد المكتب بالقيام، في إطار تنفيذ الميزانية المدججة والموافقة بصفة مؤقتة على نموذج التمويل الجديد، بما يلي: (أ) رصد هياكل التكلفة مقارنة بالاحتياجات البرنامجية وحساب تكاليف الأنشطة البرنامجية على نحو شفاف؛ (ب) تحسين المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة باسترداد التكاليف واستخدام مصادر التمويل؛ (ج) تحديد أوجه الكفاءة في الميدان وفي المقر؛ (د) إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على حالة التنفيذ وعلى أيِّ إجراءات متوقَّعة ترمي إلى تكييف العمليات في المكاتب الميدانية وعمليات المقر؛ (هـ) التشاور مع الجهات المانحة، وعدم القيام تلقائياً بتطبيق نموذج التمويل الجديد على اتفاقات التمويل التي أبرمت قبل عام ٢٠١٤؛ (و) تعزيز ما يبذله من جهود، بطرائق منها زيادة الشفافية وجودة التقارير، من أجل تشجيع المانحين على تقديم التمويل العام الغرض.

باء- التقديرات المنقَّحة لتكاليف فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

١٨- ترد في الجدولين ٢ و٣ وفي المرفق الثاني أدناه التقديرات المنقَّحة لجميع صناديق الأموال حسب العوامل المحدَّدة الرئيسية والتنفيذ في عام ٢٠١٦.

الجدول ٢

التقديرات المنقَّحة للنفقات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات المنقَّحة	الميزانية المعاد تقدير تكاليفها	الميزانية المعتمدة	تسوية عوامل	تقدير التكاليف	تقدير التكاليف
٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠١٧
الزيادة/التخفيض المقترح	تدابير التوفير	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٧
ألف- الأموال العامة الغرض					
٨,٩	٠,٢	(٠,١)	٨,٨	(٠,١)	٨,٩
٠,٧	—	—	٠,٧	—	٠,٧
٩,٦	٠,٢	(٠,١)	٩,٥	(٠,١)	٩,٦
باء- الأموال المخصَّصة الغرض					
٢١٣,٢	(٤٨,٠)	—	٢٦١,٢	—	٢٦١,٢
٣٠٠,١	١٠,٧	—	٢٨٩,٤	—	٢٨٩,٤ ^(ب)
٥١٣,٣	(٣٧,٣)	—	٥٥٠,٦	—	٥٥٠,٦

التقديرات المنقحة	الميزانية المعاد تقدير تكاليفها	الميزانية المعتمدة	تسوية عوامل	تقدير التكاليف ^(أ)	تقدير التكاليف
٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦
الزيادة/التخفيض	تدابير التوفير	المقترح			
٣٦,٥	١,٢	(٠,٩)	٣٦,٢	(١,٤)	٣٧,٦
٨,٥	٠,١	—	٨,٤	—	٨,٤
٤٥,٠	١,٣	(٠,٩)	٤٤,٦	(١,٤)	٤٦,٠
٣٨,٢	—	—	٣٨,٢	(٦,٧)	٤٤,٩
٦٠٦,١	(٣٥,٨)	(١,٠)	٦٤٢,٩	(٨,٢)	٦٥١,١
جيم - أموال تكاليف دعم البرامج					
المتعلقة بالوظائف					
غير المتعلقة بالوظائف					
المجموع الفرعي					
دال - الميزانية العادية^(ج)					
المجموع					

- (أ) تسويات مرتبطة بأسعار الصرف والتضخم والتكاليف القياسية ومعدلات الشغور بعد موافقة الجمعية العامة على المعدلات المنقحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.
- (ب) يشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لأبحاث الجريمة والعدالة.
- (ج) تشمل موارد الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ الواردة في البابين ١٦ و ٢٣ من الميزانية البرنامجية.

الجدول ٣

التنفيذ في عام ٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

التقديرات المنقحة	النفقات المتوقعة،	معدل التنفيذ
٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٦	(النسبة المئوية)
٩,٦	٥,٥	٥٧,٣
ألف - الأموال العامة الغرض		
باء - الأموال المخصصة الغرض		
٢١٣,٢	١١١,٨	٥٢,٥
٣٠٠,١	١٢٩,٩	٤٣,٣
٥١٣,٣	٢٤١,٧	٤٧,١
٤٥,٠	٢٢,٦	٥٠,١
٣٨,٢	١٩,١	٥٠,٠
٦٠٦,١	٢٨٨,٩	٤٧,٧
جيم - أموال تكاليف دعم البرامج		
دال - الميزانية العادية		
المجموع		

جيم - التنفيذ في عام ٢٠١٦

الأموال المخصصة الغرض

١٩ - من المتوقع أن ينخفض تنفيذ البرامج بمقدار ٣٧,٣ مليون دولار (٧,٣ في المائة) عن المبلغ الأولي المتوقع والبالغ ٥٥٠,٦ مليون دولار. وكانت التوقعات الأولية تنطوي على نوع من التفاؤل المفرط وكانت ستنتج عنها زيادة نسبتها ٢٧ في المائة مقارنة بنتائج عام ٢٠١٤ وزيادة

نسبتها ٣٤ في المائة مقارنة بنتائج عام ٢٠١٥. وتجسّد التوقعات المنقّحة المحفّضة أيضاً الصعوبات التقنية التي سجّلت أثناء بدء العمل بنظام أوموجا، والتي أدّت إلى تأجيل بعض الأنشطة إلى النصف الثاني من عام ٢٠١٦ وما بعده، والتأخير في ترتيبات التعاقد والتنفيذ، والتغيرات في استراتيجية المانحين والنظراء الحكوميين، وإعادة تركيز نواتج المشاريع، والمسائل الأمنية والحاجة إلى تفعيل البرامج القطرية الجديدة. ويشير حجم التنفيذ في عام ٢٠١٦ ومقداره ٢٤١,٧ مليون دولار (٤٧,١ في المائة) إلى أن مستوى التنفيذ في عام ٢٠١٧ سيرتفع ليلبلغ ٢٧١,٦ مليون دولار (٥٢,٨ في المائة).

٢٠- ومن الناحية الجغرافية، سيفضي تخفيض الإسقاطات البرنامجية لفترة السنتين إلى انخفاض معدل التنفيذ في أمريكا اللاتينية والكاريبي (إذ نُقِّح ليلبلغ ١٠٨,٨ ملايين دولار مقارنةً بالتقدير الأولي البالغ ١٣٨,٨ مليون دولار) وفي غرب آسيا وآسيا الوسطى (إذ نُقِّح ليلبلغ ٦٢,٥ مليون دولار مقارنةً بالتقدير الأولي البالغ ٧٥,٦ مليون دولار)، وفي جنوب آسيا وشرقها والمحيط الهادئ (إذ نُقِّح ليلبلغ ٢٦,٨ مليون دولار مقارنةً بالتقدير الأولي البالغ ٣٧,٢ مليون دولار)، وفي أفريقيا والشرق الأوسط (إذ نُقِّح ليلبلغ ١٢٤,٤ مليون دولار مقارنةً بالتقدير الأولي البالغ ١٣٤,٦ مليون دولار)، وسيعوّض هذا الانخفاض جزئياً زيادةً في حافظة البرامج العالمية (إذ نُقِّحت لتبلغ ١٩٠,٠ مليون دولار مقارنةً بالتقدير الأولي البالغ ١٦١,٩ مليون دولار). ويتضمّن المرفق الأوّل تفاصيل توزيع التبرعات المخصّصة الغرض بحسب المنطقة الجغرافية والمجالات المواضيعية.

أموال تكاليف دعم البرامج

٢١- يجسّد معدل التنفيذ فيما يخص تكاليف دعم البرنامج في منتصف فترة السنتين البالغ ٥٠,١ في المائة (انظر الجدول ٣) مجموع الوفورات في النفقات المؤسسية ومقدارها ٠,٩ مليون دولار (كما هو موضّح في الجدول ٤) والتسويات المتعلقة بعوامل تقدير التكاليف ومقدارها ١,٤ مليون دولار من جهة، وانخفاض الموارد بسبب انخفاض فاق التوقعات في معدل التنفيذ فيما يتعلق بالأموال المخصّصة الغرض، من جهة أخرى. وسيستخدم الفارق الإيجابي الصافي البالغ ١,٣ مليون دولار أساساً لدعم المكاتب الميدانية التي تواجه صعوبات خاصة أثناء الانتقال إلى نظام الاسترداد الكامل للتكاليف. ويُبقى هذا النهج على ميزانية متوازنة قدرها ٤٥,٠ مليون دولار لفترة السنتين مع دعم سلامة الشبكة الميدانية وبدء تنفيذ نظام الاسترداد الكامل للتكاليف على نحوٍ منتظمٍ.

الأموال العامة الغرض

٢٢- أبقى مستوى النفقات عند مقدار ٩,٦ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويبيّن معدل التنفيذ في عام ٢٠١٦ البالغ ٥٧,٣ في المائة كيف أن تحويل التكاليف مباشرة

من هذا الصندوق نتيجة الاسترداد الكامل للتكاليف سينخفض تدريجياً خلال فترة السنتين. وبفعل التقلبات التي تتسم بها الإيرادات غير المخصصة، سيبقى صافي الوفورات والمبلغ المتأني عن إعادة تقدير التكاليف، بما مقداره ٠,٢ مليون دولار، دون تخصيص لتشكيل احتياطي ضمن فترة السنتين.

دال- بدء تنفيذ نظام الاسترداد الكامل للتكاليف

٢٣- في عام ٢٠١٦، واصل المكتب ضمان تطبيق مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف تطبيقاً منتظماً ومتسقاً في جميع البرامج والمشاريع الممولة من التبرعات. وكَيَّف المكتب عملياته المتعلقة باسترداد التكاليف مع نظام أوموجا وأصدر مبادئ توجيهية منقّحة بشأن الاسترداد الكامل للتكاليف موجهة إلى المكاتب الميدانية ومديري البرامج.

٢٤- وعلاوة على ذلك، يعكف المكتب حالياً على إعداد آلية لإدارة المخاطر ستوفر للإدارة العليا إفادات منتظمة بما جدّ من معلومات عن تنفيذ البرامج والاسترداد الكامل للتكاليف وتتيح الرصد الوثيق لمعدلات الاسترداد الكامل للتكاليف ولأثرها على أنشطة البرامج.

٢٥- وبفضل هذه الآلية الجديدة، وبفضل تحسين الرؤية ودقة توقيت المعلومات اللذين يتوقع أن يتيحهما نظام أوموجا تدريجياً، سيتسنى لإدارة المكتب أن تجري استعراضات أكثر وقائية للوضع المالي والحلول المحتملة في منتصف المدّة من أجل الحفاظ على سلامة شبكة المكاتب الميدانية.

٢٦- ويجسّد هذا التقرير التسويات التي أُجريت لدعم المكاتب الميدانية التي تواجه تحديات أكبر في عملية الانتقال، دون الإخلال بوتيرة الانتقال عموماً أو بالإنصاف في تطبيق نظام الاسترداد الكامل للتكاليف على جميع الجهات المانحة.

هـ- تدابير الاقتصاد في التكاليف

٢٧- استلزم تطبيق نظام الاسترداد الكامل للتكاليف تحسين جمع وتبويب البيانات المتعلقة بالتكاليف ومعايير التصنيف، ممّا أتاح إمكانية إجراء مقارنات بين المكاتب للمرة الأولى. ولا شك في أنّ توافر الأرقام المقارنة عزّز من الشعور بالشفافية والوعي بالتكاليف، ومكّن المكتب من استبانة المجالات التي يمكن فيها تحقيق أوجه نجاعة في التكاليف. فالمكتب الآن إجمالاً في وضع أفضل يمكنه من تلبية دعوة لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى تبينّ المواضيع التي يمكن فيها الاقتصاد في التكاليف مع الإبقاء على التزامه التام بزيادة فعالية ما يقدمه من مساعدة تقنية وتعزيز نتائجها.

٢٨- وحدد استعراض منتصف فترة السنتين تدابير إجمالية للاقتصاد في التكاليف في المقر والميدان بلغ مجموعها ٣,٧ ملايين دولار (انظر الجدول ٤)؛ وترتبط تلك التدابير بتحقيق النجاعة على المدى القصير والطويل دون التأثير سلباً على تنفيذ البرامج.

الجدول ٤

تدابير الاقتصاد في التكاليف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	
ألف - الأموال العامة الغرض	
العدالة	تأخير التوظيف
٠,١	٠,١
المجموع الفرعي	
٠,١	٠,١
باء - أموال تكاليف دعم البرامج	
وحدة التقييم المستقل	تأخير التوظيف
٠,١	٠,١
توفير الدعم للعمليات	تأخير التوظيف
٠,١	٠,١
الدعم الإداري	تأخير التوظيف/نقل الوظائف
٠,٦	٠,٦
المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	تأخير التوظيف
٠,١	٠,١
المجموع الفرعي	
٠,٩	٠,٩
باء - التكاليف المحلية للمكاتب الميدانية	
التكاليف المتصلة بالوظائف	إلغاء الوظائف، عمليات إعادة تصنيف وظائف في درجات أدنى، تأخير التوظيف
٠,٩	٠,٩
التكاليف غير المتصلة بالوظائف	تخفيض الإيجار ونفقات التشغيل العامة
١,٨	١,٨
المجموع الفرعي	
٢,٧	٢,٧
المجموع	
٣,٧	٣,٧

٢٩- وفي المقر، شملت تدابير الاقتصاد في التكاليف بمبلغ مقداره ١,٠ مليون دولار تأخير التوظيف واستخدام مخصصات الوظائف الشاغرة الممولة من الميزانية العادية مؤقتاً في دعم تحقيق استقرار نظام أوموجا.

٣٠- وأجرت المكاتب الميدانية التابعة للمكتب استعراضات منهجية لبنود هياكل التكاليف المباشرة والموظفين، مما أسفر عن اتخاذ تدابير لتحقيق الوفورات وزيادة الفعالية أسفرت عن مبلغ مقداره ٢,٧ مليون دولار. وحقق أعلى الوفورات المكتب القطري لأفغانستان (١,٤ مليون دولار) والمكتب الإقليمي لجنوب آسيا (٠,٦ مليون دولار) والمكتب الإقليمي لآسيا الوسطى (٠,٣ مليون دولار).

واو- المبادرات على نطاق الأمانة

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣١- أدّى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ إلى زيادة الشفافية والمساءلة في الإبلاغ عن الأصول والخصوم والالتزامات في البيانات المالية.

٣٢- وطرح إغلاق الحسابات المالية لعام ٢٠١٥ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحديات استثنائية، لأنّ بدء تنفيذ نظام أوموجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تطلّب دمج ثلاثة نُظُم (نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية ونظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام أوموجا) واعتماد عمليات معقدة في نهاية السنة. وعلاوة على ذلك، كان من الضروري التيقّن من البيانات باستمرار للتأكد من أنّ التقديرات المالية والتصنيفات والتقييمات والاحتياطات تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وخلال تلك العملية، أعد المكتب عدة مشاريع بيانات مرحلية وخضع لعدة عمليات لمراجعة الحسابات قام بها مجلس مراجعي الحسابات. ووُفّعت البيانات المالية التي تعطي صورة حقيقية ونزيهة عن الوضع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وصدرت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مصحوبةً برأي غير مشفوع بتحفظ.

٣٣- وسلّم مجلس مراجعي الحسابات تماماً بالتحديات والتعقيدات المتعلقة بإغلاق الحسابات وإعداد البيانات المالية لعام ٢٠١٥. وعلّق مجلس مراجعي الحسابات أيضاً على الحاجة إلى إدماج مبادئ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في صلب العمليات المؤسسية وثقافة تنفيذ البرامج في المكتب. واستجابةً لذلك، بدأ المكتب فعلاً تدريباً للتقوية تناول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا، وأشرك مكتب المراقب المالي للأمم المتحدة من أجل تحسين ممارساته المتعلقة بإغلاق الحسابات، وهو بصدد إعادة تقييم ممارساته المحاسبية وما يتصل بها من موارد وجدول زمنية وتشغيل مؤتمت. وفي المستقبل، يتمثل هدف المكتب في الحفاظ على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأجل المتوسط، بما في ذلك اعتماد عمليات الإغلاق المؤقت بحلول عام ٢٠٢٠.

نظام أوموجا

٣٤- طرح تنفيذ نظام أوموجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ تحديات في فيينا، وكذلك بصفة خاصة في المكاتب الميدانية. وقد أخذ المكتب يتغلب على هذه التحديات تدريجياً، بوسائل منها التحسين الذي أدخل مؤخراً في التنفيذ الميداني للمشاريع. ويمر تنفيذ هذا النظام الآن في مرحلة تحقيق استقراره.

٣٥- وفي عام ٢٠١٦، تمثّل الهدف في التغلب على المعوقات التي تواجه العمليات، وتوسيع قاعدة المستخدمين، وتكييف التدريب مع عمليات المكتب، ورصد امتثال المستخدمين للعمليات

المقررة، وتعزيز الإبلاغ عن المعلومات الاستخبارية التجارية، وتوفير وظائف مكاتب الدعم للمستخدمين في فيينا والمستخدمين البعيدين. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى التطورات التالية:

(أ) صدرت لوحة عرض المشاريع والبرامج في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وهي تقدم معلومات موضوعية برنامجية ومعلومات مالية إرشادية؛

(ب) حُدِّد دور نشيط للمكتب في فرقة العمل المعنية باستعراض فترة ما بعد تنفيذ نظام أوموجا على نطاق الأمانة العامة. وتسعى فرقة العمل هذه إلى تبسيط العمليات في مجالات السفر والتسويات المصرفية وإصدار التصاريح الخاصة بمعاملات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ج) استؤنف التدريب وبصفة خاصة التدريب على إيجاد الحلول فيما يخص العمليات البرنامجية الرئيسية مثل المنح والإدارة (مساهمات الجهات المانحة) والسفر والمشتريات في آذار/مارس. ويقدم هذه الدورات مدربون متمرسون من نيويورك وفيينا يعتمدون الآن على الخصائص البرنامجية والخبرة العملية للمكتب. وقد أصبح التدريب أكثر تكاملاً بين نظام أوموجا ومبادرات التغيير الأخرى مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حيث اعتمدت معايير جديدة في التحقق من الأصول وإدارتها بغية تحسين دقة المعلومات المالية؛

(د) تُوجَّه الجهود أيضاً إلى أعمال الإصدار القادم من أوموجا (أوموجا الموسَّع ٢) الذي يُتوقع أن يدخل تحسينات هامة على صوغ الميزانيات وتخطيط البرامج وإدارتها ومعالجة تقديم المنح وإدارة العلاقات مع المانحين وتخطيط الطلب والعرض وإدارة الأحداث والتخطيط للقوة العاملة. ويجري إعداد نموذج مفاهيمي لصياغة الميزانية حتى نهاية عام ٢٠١٦، يخطط لأن يكون جاهزاً في عام ٢٠١٨، ولينفذ في فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١. ويجري إدخال تحسينات إضافية على نظام أوموجا لمعالجة تنفيذ التغييرات التي أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية بإدخالها على أجور الموظفين واستحقاقاتهم.

٣٦- وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيواصل الفريق المعني بالإعمال الموقعي التابع للمكتب التواصل مع الفريق المعني بمشروع أوموجا في نيويورك بشأن جميع أنشطة أعمال هذا النظام وتنسيق عمليات تنفيذه في فيينا والمكاتب الميدانية التابعة للمكتب.

٣٧- وسيتوقف حسن سير عمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في المستقبل على تحقيق استقرار نظام أوموجا الموسَّع ٢ في الوقت المناسب والمشاركة الفعالة لخبراء البرامج التابعين للمكتب في تطويره وتقديم الدعم المستمر للمستخدمين النهائيين، لا سيما المكاتب الميدانية، والتقييد بعمليات نظام أوموجا، مع العمل على ضبط سير العمل. والمكتب ملتزم تماماً بهذه المبادرة من أجل ضمان تحسين المساءلة وإدارة الموارد وفعالية العمليات وكفاءتها.

مبادرة إدارة المخاطر المؤسسية

٣٨- أُطلقت المبادرة المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب المخدرات والجريمة لإدارة المخاطر المؤسسية في آب/أغسطس ٢٠١٤ ونُفذت تماماً في عام ٢٠١٥. وهي تغطي العديد من الاعتبارات السياسية الاستراتيجية والتشغيلية للإدارة العليا. وعلى وجه الخصوص، أُعطيت الأولوية خلال عام ٢٠١٦ لمجال المخاطر المعنون "التحول التنظيمي ونظام أوموجا"، حيث عُقدت اجتماعات أسبوعية على مستوى المديرين لضمان الفعالية في بدء تنفيذ النظام الجديد لإدارة المخاطر المؤسسية. وكان من الضروري تمديد الفترة المخطط لها لإكمال أعمال نظام إدارة المخاطر المؤسسية في المكاتب الميدانية ووضع الصيغة النهائية لمختلف المنتجات إلى النصف الأول من عام ٢٠١٦ بسبب تضارب الأولويات التي يفرضها تنفيذ نظام أوموجا والعملية المطولة لوضع الميزانية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٥. واكتمل إعداد السجلات بالنسبة للمكاتب الميدانية المتبقية في النصف الأول من عام ٢٠١٦. كما وُضعت سجلات المخاطر وخطط الاستجابة لمعالجتها على مستوى الشعب؛ ويجري العمل على استعراض وتحديث مصفوفات المخاطر الرئيسية هذه.

٣٩- وسوف يُضطلع بعملية ثانية للتقييم المركزي للمخاطر على نطاق الأمانة العامة تقودها إدارة الشؤون الإدارية في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ أو أوائل عام ٢٠١٧. وستتيح هذه العملية فرصة للمكتب لاستعراض فعالية إدارة المخاطر فيه، بما في ذلك تقييم المخاطر والتبليغ عنها إلى مستويات أعلى وخطوات التخفيف منها.

الإدارة القائمة على النتائج

٤٠- نجح المكتب في إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة التخطيط وتقديم التقارير القائمين على النتائج، حيث يُلتزم فيما يخص المشاريع والبرامج بعملية تخطيط وإجراءات إبلاغ راسخة. وعُززت الهياكل المشتركة بين الشعب والخاصة بالتخطيط للبرامج واستعراضها خلال السنة الماضية بلجنة استعراض البرامج التي تضم كبار المديرين من جميع الشعب وتتيح القيام باستعراض استراتيجي للتقدم المحرز والتحديات التي تواجه تنفيذ البرامج. وقد ولد هذا الأمر حلقة متواصلة وإيجابية للتعليم تتجلى من خلال تقييم أفضل للنتائج. ومع ذلك، ومن أجل الاستفادة من التجارب، سيقوم المكتب بإجراء تقييم متعمق للإدارة القائمة على النتائج في السنة القادمة وسيقدم أيضاً خريطة طريق لمواصلة تعزيز التوجه نحو تحقيق النتائج.

٤١- وفي عام ٢٠١٥، أعد المكتب تقريراً سنوياً وجّه إشره دعوة إلى تقديم التمويل. وهذه الممارسة دليل على التزام المكتب بالارتقاء إلى أعلى معايير الشفافية البرنامجية واتباع نهج متسق في عرض النتائج والاحتياجات من التمويل في المستقبل. والتقرير المرحلي لبرنامج المكتب لعام

٢٠١٥ مكوّن من جزأين. فالجزء الأول عبارة عن سلسلة من التقارير عن البرامج القائمة على النتائج لكل برنامج من برامج المكتب العالمية والإقليمية والقطرية المقررة. وتمشياً مع هيكل التقارير السنوية عن البرامج لعام ٢٠١٥، تقيس هذه التقارير التقدم المحرز مقارنةً بالأهداف وتتناول أيضاً الممارسات الجيدة الناشئة والدروس المستفادة والشراكات التي تكونت، فضلاً عن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والجوانب الجنسانية في برامج المكتب. وهناك أيضاً تقرير استعراضي عن حافظة برامج المكتب في أمريكا اللاتينية. ويركز الجزء الثاني من التقرير السنوي، وهو أيضاً أداة للدعوة، على الأثر البشري لعمل المكتب. وهو يبرز الإنجازات الملموسة المحققة في إطار البرامج العالمية والإقليمية والقطرية مع التركيز على النتائج، بدلاً من الإبلاغ عن الأنشطة. وسيقدّم التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ في عام ٢٠١٧.

زاي - استخدام الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج

٤٢ - استجابة لطلب الدول الأعضاء بتحري الشفافية، يتضمن هذا القسم معلومات بشأن استخدام الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج.

الأموال العامة الغرض

٤٣ - تستخدم الأموال العامة الغرض خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لتمويل العمل المعياري، والبحوث، والمهام الرئيسية غير الممولة من الميزانية العادية، وأوجه العجز البرنامجية، بما في ذلك الانتقال التدريجي لممثلي المكاتب الميدانية من التمويل العام الغرض إلى التمويل المخصّص الغرض، كجزء من ميزانيات المشاريع والبرامج (انظر الجدول ٥). ونظراً إلى أن تدفق الموارد غير المخصّصة ضروري لبقاء المنظمة على المدى المتوسط، يواصل المكتب مناقشة الدول الأعضاء تقديم مساهمات عامة الغرض.

الجدول ٥

الأموال العامة الغرض: التقديرات المنقّحة للنفقات حسب مجالات العمل الرئيسية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المعتمدة، ٢٠١٦-٢٠١٧	تسوية عوامل تقدير التكاليف	التكاليف وغيرها من التدابير	تدابير الاقتصاد في التقديرات المنقّحة، ٢٠١٦-٢٠١٧
٠,٤	-	-	٠,٤
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة			
٠,٥	-	-	٠,٥
باء - برنامج العمل			
٠,٥	-	-	٠,٥
مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة			
المنظمة عبر الوطنية			
١,٠	-	(٠,١)	٠,٩
العدالة			

الميزانية المعتمدة، ٢٠١٧-٢٠١٦	تسوية عوامل تقدير التكاليف	تدابير الاقتصاد في التكاليف وغيرها من التدابير	التقديرات المنقحة، ٢٠١٧-٢٠١٦
٤,٠	(٠,٢)	—	٣,٨
١,٥	٠,٢	—	١,٧
٢,٢	(٠,١)	٠,٢	٢,٣
٩,٢	(٠,١)	٠,١	٩,٢
٩,٦	(٠,١)	٠,١	٩,٦

أموال تكاليف دعم البرامج

٤٤ - بناء على مبادئ الاسترداد الكامل للتكاليف ووفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، تُستخدم إيرادات تكاليف دعم البرامج في الإدارة المركزية غير المباشرة وإدارة البرامج والإدارات وسائر الخدمات المقدمة داخليا وخارجيا والخدمات البرنامجية للبرامج والإدارات وغيرها من المبادرات على نطاق الأمم المتحدة. وسعيا إلى الحفاظ على وتيرة معقولة للانتقال إلى نموذج التمويل الجديد، تُستخدم أموال تكاليف دعم البرامج في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ أيضا لتقديم الدعم المباشر إلى المكاتب الميدانية.

الجدول ٦

أموال تكاليف دعم البرامج: التقديرات المنقحة للنفقات حسب مجالات العمل الأساسية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المعتمدة، ٢٠١٧-٢٠١٦	تسوية عوامل تقدير التكاليف	تدابير الاقتصاد في في التكاليف وغیرها من التدابير	التقديرات المنقحة، ٢٠١٧-٢٠١٦
٣,٦	—	(٠,١)	٣,٥
ألف - التوجيه التنفيذي والإدارة			
باء - برنامج العمل			
٠,٤	—	—	٠,٤
٠,٩	(٠,١)	٠,١	٠,٩
٤,٥	(٠,١)	٠,٢	٤,٦
٠,٤	—	—	٠,٤
٠,٧	—	—	٠,٧
٧,٤	(٠,٢)	(٠,١)	٧,١
٤,٥	—	١,٠	٥,٥
٠,١	—	—	٠,١
١٨,٩	(٠,٤)	١,٢	١٩,٧

الميزانية المعتمدة، ٢٠١٦-٢٠١٧	تسوية عوامل تقدير التكاليف	تدابير الاقتصاد في التكاليف وغيرها من التدابير	التقديرات المنقحة، ٢٠١٦-٢٠١٧
جيم- دعم البرامج			
شعبة الإدارة	١٨,١	(٠,٩)	(٠,١)
الخدمات الشاملة الأخرى ^(أ)	٥,٤	(٠,١)	(٠,٦)
المجموع الفرعي، دعم البرامج	٢٣,٥	(١,٠)	(٠,٧)
المجموع	٤٦,٠	(١,٤)	٠,٤

(أ) تشمل الموارد المخصصة لنظام أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمانة العامة.

حاء- الأرصدة المالية

٤٥- يبيّن الجدول ١ الأرصدة المالية لجميع الصناديق. ويُسترعى الانتباه بصفة خاصة إلى الأرصدة المالية للأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج (الاحتياطيات غير المقيّدة)، المعدّلة إلى ٢,١ مليون دولار و٣,٢ ملايين دولار على التوالي، في بداية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وكانت هذه التعديلات ضرورية لمواءمة الأرصدة المالية للمكتب المبلغ عنها مع البيانات المالية لعام ٢٠١٥ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي تجسد حقيقة الوضع المالي والخصوم المالية بعد احتساب جميع الالتزامات، بما في ذلك استحقاقات الموظفين، وبخاصة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

٤٦- وفي الواقع، فإن القدرة على استخدام هذه الأرصدة المالية لسد أوجه العجز البرنامجية، مثل الإنهاء المفاجئ للأنشطة، ضعفت بشكل كبير بسبب الحجز العام على الاحتياطيات غير المقيّدة لصالح استحقاقات موظفي المكتب الطويلة الأجل. ويُشار إلى أن السياسات المالية للأمم المتحدة تشترط أن تحتفظ الصناديق بمستوى ثابت من الاحتياطيات يبلغ ١٥ في المائة من النفقات السنوية المقدّرة من الأموال العامة الغرض والأموال المخصّصة الغرض، و٢٠ في المائة من النفقات السنوية من أموال تكاليف دعم البرامج. واستناداً إلى متوسط التنفيذ السنوي المتوقع ومقداره ٢٨٤ مليون دولار لفترة السنتين الحالية، يحتاج المكتب إلى ٤٣,٧ مليون دولار من الاحتياطيات لتحقيق الامتثال الكامل. وبالتالي، تُرصد التعديلات الناتجة عن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن كُتب، وسوف تقيّم عندما تصدر السياسات على نطاق الأمانة العامة الجاري النظر فيها حالياً فيما يخص تعويض مبالغ استحقاقات الموظفين في الأجل الطويل.

٤٧- ومن ثم، سوف تخضع احتياطيات المكتب للرصد عن كُتب. ويرد في المرفق الثالث موجز للوضع المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

رابعاً - الاستنتاجات

٤٨ - عدّل المكتب، سعياً لتحسين إدارة أمواله ومسؤولته أمام الدول الأعضاء والجهات المانحة، تقديرات المساعدة التقنية لتبيّن التنفيذ خلال فترة السنتين على نحو أكثر واقعية. ومن ثم، تُقَّح استخدام الأموال المخصصة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج إلى مبلغ مقداره ٥١٣,٣ مليون دولار و ٤٥,٠ مليون دولار على التوالي. وظلت ميزانية الأموال العامة الغرض عند مستوى ٩,٦ ملايين دولار، على افتراض تحقق الإيرادات المتوقعة.

٤٩ - ويخطط المكتب، بغية ضمان الاستمرارية، لمواصلة تنفيذ نظام الاسترداد الكامل للتكاليف، واستخدام مصادر التمويل للأغراض المقصودة منها، وتحديد تكاليف الأنشطة بشفافية، وخفض تناقل المخصصات المالية، وتحسين تخطيط البرامج والموارد والإبلاغ المالي. وعلاوة على ذلك، سيرصد المكتب التنفيذ عن كثب بهدف تحسين فعالية وكفاءة برنامجه. ومع استمرار مرحلة الانتقال إلى نموذج الاسترداد الكامل للتكاليف، يقترح المكتب استخدام الوفورات في المقر لدعم المكاتب الميدانية التي تحتاج إلى الدعم بشكل مؤقت.

٥٠ - والمكتب الآن في مرحلة تحقيق استقرار نظام أوموجا، ويواصل التغلب على التحديات التي واجهته خلال العام الأول من تنفيذه.

٥١ - ولا يزال المكتب يواصل التماس الدعم من الدول الأعضاء لضمان مساهمات مستمرة يمكن التنبؤ بها للأغراض العامة.

٥٢ - ويرد أدناه ملخص للقرارين المقترح أن تعتمدهما اللجنتان، ويرد نصا مشروع القرارين المقترحين في المرفقين الرابع والخامس.

٥٣ - وفيما يتعلق بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يُطلب إلى لجنة المخدرات أن تقرّ التقديرات المنقّحة للأموال المخصصة الغرض البالغ مجموعها ٢١٣ ٢٠٧ ٧٠٠ دولار، أي بانخفاض مقداره ٤٨ ٠٤٢ ٢٠٠ دولار عن المبلغ الذي أقرته في قرارها ١٢/٥٨. ويُطلب إلى اللجنة أيضاً أن تقرّ التقديرات المنقّحة لأموال تكاليف دعم البرامج البالغ مجموعها ٢٢ ٦٥٣ ٩٠٠ دولار، أي بانخفاض مقداره ٨١٩ ٨٠٠ دولار عن المبلغ الذي أقرته في قرارها ١٢/٥٨. ويظل مبلغ الأموال العامة الغرض الذي وافقت عليه اللجنة في ذلك القرار (٩٠٠ ٩٦٨ ٦ دولار) دون تغيير.

٥٤ - وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، يُطلب إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تقرّ التقديرات المنقّحة للأموال المخصصة الغرض البالغ مجموعها ٣٠٠ ٠٩٧ ٨٠٠ دولار، أي بزيادة مقدارها ١٠ ٧٢٨ ٠٠٠ دولار على المبلغ الذي أقرته في قرارها ٣/٢٤. ويُطلب إلى اللجنة أيضاً أن تقرّ التقديرات المنقّحة لأموال تكاليف دعم البرامج

البالغ مجموعها ٦٠٠ ٣٨٧ ٢٢ دولار، أي بانخفاض مقداره ٣٠٠ ١٢١ دولار على المبلغ الذي أقرته في قرارها ٣/٢٤. ويظل مبلغ الأموال العامة الغرض الذي وافقت عليه اللجنة في ذلك القرار (٤٠٠ ٦١٨ ٢ دولار) دون تغيير.

المرفق الأول

تخصيص التبرعات المخصصة الغرض في فترتي السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ و ٢٠١٦-٢٠١٧

١- يبين الجدول الوارد أدناه تفصيل برنامج العمل الممول من التبرعات المخصصة الغرض في فترتي السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ و ٢٠١٦-٢٠١٧، حسب الموضوع والمنطقة وشعبة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) والصندوق. ويأتي بيان التوزيع حسب المنطقة، الذي يشير إلى زيادة مقدارها ٦٢,٣ مليون دولار (١٣,٨ في المائة)، من ٤٥١,٠ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ٥١٣,٣ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، استجابة لطلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يرصد المكتب بدقة الاحتياجات الجغرافية (E/CN.7/2005/9، الفقرة ٨).

٢- ومن المتوقع أن تشهد أفريقيا والشرق الأوسط زيادة قدرها ٣٨,٨ مليون دولار (٤٥,٣ في المائة)، من ٨٥,٦ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ١٢٤,٤ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى التوسع المتوقع في نطاق البرامج في شرق أفريقيا، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وغرب أفريقيا ووسطها. وقد بدأ العمل في عام ٢٠١٦ في ثلاثة برامج إقليمية جديدة، للدول العربية، وشرق أفريقيا، وغرب أفريقيا. ومن الركائز القوية في غرب أفريقيا التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمكتب لدعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، ولدعم الإجراءات على المستوى القطري مع نيجيريا. وقد وسّع نطاق التدابير الشاملة التي اتخذها المكتب دعماً لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة الخاصة بمنطقة الساحل، مع زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويزداد الدعم المقدم إلى وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، ومن أجل إقامة اتصالات عملية آنية بين المطارات الدولية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية في إطار مشروع التخاطب بين المطارات. وتهدف المبادرة الإقليمية الجديدة التي تربط أمريكا اللاتينية والكاريبية وغرب أفريقيا إلى تحسين إجراءات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون على طول درب تهريب الكوكايين. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعمل المكتب مع الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، بما في ذلك الصلات بالأنشطة الإرهابية، ودعم تدابير مراقبة الحدود المبتكرة، وإصلاحات العدالة الجنائية والإصلاحات المؤسسية. وفي شرق أفريقيا، تشمل المجالات ذات الأولوية مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، والتدفقات المالية غير المشروعة، ودعم إصلاح العدالة الجنائية وأجهزة الشرطة، وتقديم خدمات إلى متعاطي المخدرات بالحقن في المناطق على طول "الدرب الجنوبي" للاتجار بالهيروين.

وفي الجنوب الأفريقي، يحتاج المكتب إلى زيادة كبيرة في التمويل للوفاء بتوقعات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والدول الأعضاء، ولتنفيذ الأولويات المحددة في إطار البرنامج الإقليمي المستمر، وبخاصة تلك المتعلقة بمكافحة العنف الجنساني، والاتجار بالأشخاص، والفساد، وغسل الأموال، وفيرس نقص المناعة البشرية/الأيدز.

٣- وفي جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادئ، يُتوقع أن ترتفع الميزانية الإقليمية الإجمالية بمبلغ يقارب ٧,٧ ملايين دولار (٤,٤ في المائة)، من ١٩,١ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ٢٦,٨ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. والزيادة متوقعة على الرغم من التباطؤ الشديد في التنفيذ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥ والنصف الأول من عام ٢٠١٦ أثناء البدء في تنفيذ نظام أوموجا، الذي ازداد العمل بشأن تنفيذه بدءاً من النصف الثاني من عام ٢٠١٦. واستجاب المكتب لهذه التغييرات بإجراء تعديلات استراتيجية على هيكله وتنظيمه في المنطقة، بما في ذلك وضع معدلات معيارية لاسترداد كامل التكاليف في جميع المكاتب. ونجح المكتب أيضاً في جمع الأموال، واستفاد من تزايد التزام الجهات المانحة الناشئة حديثاً، بما في ذلك الجهات المانحة الوطنية، وسط التغيير في سياق المخدرات والجريمة والتنمية في المنطقة. وبصورة عامة تشهد المنطقة تزايداً في التزام البلدان والجهات المانحة الجديدة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات التي تطرحها المخدرات. ومن مصادر التمويل الجديدة كيانات الأمم المتحدة، والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، والمؤسسات الحكومية الدولية، التي أسهمت في زيادة حافطة المكتب في إندونيسيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار. وحقق المكتب تقدماً في إيجاد أوجه تآزر، وفي تحقيق تكامل المشاريع على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، وفي تنفيذ الأنشطة ضمن الإقليم. وفي جنوب آسيا، بُذل الكثير من الجهود لترشيد تكاليف المكاتب الميدانية، وزيادة جمع الأموال، وإعطاء الأولوية لتدخلات المكتب بغرض الوفاء بأهم الاحتياجات على الصعيد الإقليمي.

٤- وفي غرب آسيا ووسطها، يُتوقع انخفاض قدره ٢,٤ مليون دولار (٣,٧ في المائة)، من ٦٤,٩ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ٦٢,٥ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويجسّد هذا التغيير الجاري في تمركز المكتب في المنطقة، وبدء برامج جديدة في غرب آسيا ووسطها، منها برامج قطرية في أفغانستان، وإيران (جمهورية-الإسلامية)، وباكستان، ومواصلة العمل في إطار البرنامج الإقليمي لآسيا الوسطى والبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة. وتتصدى هذه البرامج لألح التحديات المتصلة بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك عن طريق الأخذ بنهج أقاليمي لمراقبة المخدرات، وتنفيذ مبادرة "ربط الشبكات" التي تجمع المزايا النسبية للمكاتب التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غرب آسيا ووسطها لترجمتها إلى إجراءات متكاملة ومتراصة تماماً مع الدول الأعضاء.

٥- وفي شرق أوروبا وجنوب شرقها، يُتَوَقَّع أن تزيد الحافضة نتيجة للشراكات الجديدة المخطط لها مع الاتحاد الأوروبي والتوسُّع في نطاق تدابير خفض الطلب على المخدرات. ويسترشد مكتب المخدرات والجريمة في توجُّهه الاستراتيجي بالبرنامج الإقليمي الموسَّع النطاق لجنوب شرق أوروبا للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. ويهدف هذا البرنامج الإقليمي إلى اتخاذ تدابير شاملة لمكافحة الجريمة العالمية، وهو جزء من عملية إقامة الروابط المتوخاة من خلال النهج الأقاليمي لمراقبة المخدرات الذي يأخذ به المكتب، والذي يربط بين التدخلات الرامية إلى مكافحة تهريب الكوكايين من أفغانستان عبر جميع مناطق العبور والمقصد من غرب آسيا ووسطها إلى أوروبا. كما يهدف البرنامج إلى مساعدة البلدان في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفقا للمقتضيات المبينة في صك الاتحاد الأوروبي المتعلق بالمساعدة السابقة للانضمام إليه للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠.

٦- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، انخفضت الميزانية العامة بمقدار ٢٤,٤ مليون دولار (١٨,٣ في المائة)، من ١٣٣,٢ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى ١٠٨,٨ ملايين دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى الانخفاض في حجم البرامج المتوقَّع في بعض المكاتب. ويُعزى هذا الانخفاض المتوقَّع إلى عدة أسباب، منها التباطؤ الشديد في التنفيذ أثناء البدء في تنفيذ نظام أوموجا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، والانخفاض المتوقَّع في التمويل من جهات مانحة رئيسية نتيجة للتحويلات في الأولويات المتعلقة بالتمويل، والتغيرات في بعض الميزانيات الوطنية، والمفاوضات الجارية مع الجهات المانحة الوطنية بشأن التعاون وطرائق التمويل في المستقبل. وقد نجح المكتب في تعزيز شراكات استراتيجية مع الجهات المعنية الرئيسية، وفي تعزيز التعاون الأقاليمي، بما في ذلك المبادرة الجديدة التي تربط بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ببلدان غرب أفريقيا من خلال عمل مشترك بشأن المسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية وإنفاذ القانون على طول "درب الكوكايين". ويجري إعداد برنامج قطري جديد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأنشئت مكاتب جديدة لشؤون البرامج في السلفادور - وفي إطار برنامج المكتب الإقليمي لدعم استراتيجية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن - في بربادوس. وتظل مجالات التنمية البديلة، وخفض الطلب على المخدرات، وتعزيز نظم العدالة (بما في ذلك من خلال مشاريع خاصة بتنفيذ نظام مخاصمة في بنما، وقضاء الأحداث في كولومبيا) مجالات قوية لمشاركة المكتب في المنطقة. ووُسِّع نطاق تدابير منع الجريمة، وإصلاح السجون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والاتجار بالمخدرات، والجريمة السيبرانية، وأنشطة التعدين غير المشروعة، والجرائم المتعلقة بالحياة البرية، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين. وما زال رصد المكتب للمحاصيل غير المشروعة في بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا والمكسيك ركيزة في صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية. ويظل جمع وتحليل البيانات المتخصصة أولوية، بما في ذلك

عن طريق عمل مركز الامتياز المعني بالمعلومات الإحصائية عن الحوكمة وضحايا الجريمة والأمن العام والعدالة، في مدينة المكسيك.

٧- وعلى الصعيد العالمي، يُتوقع أن تطرأ زيادة مقدارها ٤٢,٧ مليون دولار (٢٩,٠ في المائة)، من ١٤٧,٣ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى ١٩٠,٠ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى إطلاق برنامج عالمي جديد لتنفيذ إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصديّ للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، تبلغ ميزانيته الإجمالية ٤٩,١ مليون دولار على مدى أربع سنوات. ويواصل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية تقديم المساعدة التقنية والتشريعية في شرق أفريقيا وغربها، ويوسع نطاقه ليشمل مناطق جديدة. كما يُوسّع نطاق الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن المخطط التوسّع في نطاق البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات ليشمل ٢٨ بلداً إضافياً. وما زال البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب يركز على أهدافه الأساسية، وإن كان هذا التركيز يراعي في الوقت نفسه ما حدّد في إطار أهداف التنمية المستدامة من غايات بشأن خفض التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز إعادة الموجدات المسروقة، وتحسين القدرات المحلية في مجال جباية الضرائب وتحصيل الإيرادات. وقد توسّع نطاق برامج المكتب لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين على الصعيد العالمي توسّعاً كبيراً مع توقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٢ مليون دولار لإطلاق المبادرة الجديدة بشأن الإجراءات العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وعُززت المساعدة التقنية بشأن منع الإرهاب أيضاً بالتواصل مع ١٦٩ بلداً والتركيز على المجالات المتخصصة، ومنها ما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، واستفادة الإرهابيين من الجريمة المنظمة، واتجار الإرهابيين بالثقافي، والأطفال المشاركين في المجموعات الإرهابية. وأُطلق برنامجان عالميان جديداً، أحدهما بشأن التحديات الخاصة بالسجون على الصعيد العالمي، والثاني بشأن العنف ضد الأطفال، وحظيا بدعم واسع من الجهات المانحة والمتلقين. وأسهم معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة أيضاً في تعزيز تنفيذ البرامج.

٨- وتركز برامج البحوث العالمية على التحليل والبحوث وبناء القدرات التقنية وتحليل الجوانب المختلفة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبخاصة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ورصد أسواق المخدرات العالمية. وتضع البرامج أيضاً معايير عالمية وتقدم مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء في مجالات جمع البيانات والاستدلال الجنائي والدراسات الاستقصائية. ومشروع GLOI71، المعني بإدارة التغيير، هو الوسيلة التنفيذية والوحيدة لتنفيذ وظيفة التخطيط الاستراتيجي، التي تركز على المواءمة الاستراتيجية، ووضع إطار واقعي وملائم للنتائج، وتأسيس شراكات بين الأجهزة تركز على الآثار.

برنامج العمل الممول من التبرعات المخصصة الغرض في فترتي السنين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧ (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

[illegible]

(أ) يشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

(ب) يشمل تكاليف الدعم المسددة إلى الشركاء المحليين.

المرفق الثاني

إسقاطات الموارد المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

إسقاطات الموارد المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦-٢٠١٧
ألف - الأموال العامة الغرض			
المتعلقة بالوظائف	٤ ٨١٥,٣	٤ ١١٨,٩	٨ ٩٣٤,٢
غير المتعلقة بالوظائف	٣٢٧,٥	٣٢٥,٥	٦٥٣,٠
المجموع الفرعي	٥ ١٤٢,٨	٤ ٤٤٤,٥	٩ ٥٨٧,٢
باء - الأموال المخصصة الغرض			
برنامج المخدرات	١١١ ٨٤٠,٢	١٠١ ٣٦٧,٦	٢١٣ ٢٠٧,٧
برنامج الجريمة	١٢٩ ٨٨٢,٤	١٧٠ ٢١٥,٤	٣٠٠ ٠٩٧,٨
المجموع الفرعي	٢٤١ ٧٢٢,٦	٢٧١ ٥٨٢,٩	٥١٣ ٣٠٥,٥
جيم - أموال تكاليف دعم البرامج			
المتعلقة بالوظائف	١٦ ٨٩٥,٧	١٩ ٦٥٣,٦	٣٦ ٥٤٩,٢
غير المتعلقة بالوظائف	٤ ٥٥٤,٣	٣ ٩٣٧,٩	٨ ٤٩٢,٢
المجموع الفرعي	٢١ ٤٥٠,٠	٢٣ ٥٩١,٥	٤٥ ٠٤١,٥
دال - الميزانية العادية	١٩,١	١٩,١	٣٨,٢
المجموع	٢٦٨ ٣٣٤,٤	٢٩٩ ٦٣٨,٠	٥٦٧ ٩٧٢,٤

المرفق الثالث

الوضع المالي

ألف - صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

برنامج المخدرات: الملخص المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية
للمخدرات لفترتي السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المتقّنة ٢٠١٦-٢٠١٧				المبلغ الفعلي ٢٠١٤-٢٠١٥			
المجموع	تكاليف دعم البرامج	المخصصات الغرض	الأموال العامة الغرض	المجموع	تكاليف دعم البرامج	المخصصات الغرض	الأموال العامة الغرض
أولاً - التمويل							
ألف - أرصدة الصندوق في بداية فترة السنتين							
١٩٧٠٧٦,٤	٣١٤٧,١	١٩١٨٨١,٩	٢٠٤٧,٤	٢٥٧٦٠٧,٩	١٩٤٦٨,٠	٢٢٣٢٧٦,٢	١٤٨٦٣,٧
المجموع الفرعي ألف							
١٩٧٠٧٦,٤	٣١٤٧,١	١٩١٨٨١,٩	٢٠٤٧,٤	٢٥٧٦٠٧,٩	١٩٤٦٨,٠	٢٢٣٢٧٦,٢	١٤٨٦٣,٧
باء - الإيرادات							
١٦٦٢٣٧,٧	—	١٦٣٠١١,٢	٣٢٢٦,٥	١٤٠١٦٨,٧	—	١٣٣٩٨٢,٩	٦١٨٥,٩
٤٦٦٦٧,٩	—	٤٥٦٩١,٩	٩٧٦,٠	١١٧٤٥٧,٤	—	١١٥٤٦١,٩	١٩٩٥,٦
١٥٠٠٠,٠	—	١٥٠٠٠,٠	—	٢٤٥٨,٣	—	٢٤٥٨,٣	—
٣٨٦٣,١	—	٣٨٦٣,١	—	١٨٤٢٩,٩	—	١٨٤٢٩,٩	—
٣٣١٥,٠	—	٣٣١٥,٠	—	٧٤٢,٠	—	٧٤٢,٠	—
٢٠٣٧,٨	٥٤٨,٨	٧٠٠,٠	٧٥٣,٠	٤٨٧٢,٥	٥٨٤,٧	٣٥٣٤,٧	٧٥٣,٠
المجموع الفرعي، الإيرادات							
٢٣٧١٢١,٥	٥٨٤,٨	٢٣١٥٨١,٢	٤٩٥٥,٥	٢٨٤١٢٨,٨	٥٨٤,٧	٢٧٤٦٠٩,٦	٨٩٣٤,٥
—	١٩٢٨٠,١	(١٩٢٨٠,١)	—	—	٢٥٥٤٧,٢	(٢٥٥٤٧,٢)	—
—	(٣٥١,٩)	٣٥١,٩	—	—	(٢٨١,٠)	٢٨١,٠	—
المجموع الفرعي، باء							
٢٣٧١٢١,٥	١٩٥١٣,١	٢١٢٦٥٢,٩	٤٩٥٥,٥	٢٨٤١٢٨,٨	٢٥٨٥٠,٩	٢٤٩٣٤٣,٤	٨٩٣٤,٥
المجموع، أولاً (ألف+باء)							
٤٣٤١٩٧,٩	٢٢٦٦٠,٢	٤٠٤٥٣٤,٨	٧٠٠٢,٩	٥٤١٧٣٦,٧	٤٥٣١٨,٩	٤٧٢٦١٩,٧	٢٣٧٩٨,٢
ثانياً -							
جيم - النفقات							
٣٤١٤,٢	٢٢٠٦,٨	٨٠٩,٩	٣٩٧,٥	٢٣٠٩,٨	٩٩٨,٦	١٤١,٨	١١٦٩,٤
برنامج العمل:							
٧١٦٠٥,١	٢٠٩,٦	٧١٣٩٥,٥	—	٦٠٨٣٥,٥	٢٢١,٠	٦٠٦١٤,٥	—
مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية							

الميزانية المتقحة ٢٠١٦-٢٠١٧				المبلغ الفعلي ٢٠١٤-٢٠١٥				
المجموع	تكاليف دعم البرامج	الأموال المخصصة الغرض	الأموال العامة الغرض	المجموع	تكاليف دعم البرامج	الأموال المخصصة الغرض	الأموال العامة الغرض	
١٠٥ ٢٦١,٧	٣١٨,٣	١٠٤ ٩٤٣,٤	—	١٥٤ ١٠١,٢	٢٤١,٥	١٥٣ ٨٥٩,٧	—	الوقاية، والعلاج وإعادة الإدماج، والتنمية البديلة
—	—	—	—	١٦,١	١٦,١	—	—	مكافحة الفساد
—	—	—	—	٧,٣	٧,٣	—	—	منع الإرهاب
١٠٧٢,٦	—	١٠٧٢,٦	—	٥٦١,٩	—	٥٦١,٩	—	العدالة
٢٥ ٦٥٠,٠	٣٩٧,٥	٢١ ٩٠٨,٥	٣ ٣٤٤,٠	٢١ ٦٣٧,٠	٣٧٩,٨	١٨ ٣٩٢,٩	٢ ٨٦٤,٣	الأبحاث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي
٥٧٢٣,١	٢ ١٨٦,١	١ ٨٩٠,٢	١ ٦٤٦,٨	٤ ٨٣٣,٥	٢ ٢٢٠,٠	١ ٣٩٨,٠	١ ٢١٥,٥	دعم السياسات
١١ ٧٠٧,٢	٥ ٦٠٤,١	٤ ٥٢٢,٦	١ ٥٨٠,٦	١٩ ٠٨٣,٢	٨ ٢٣٢,٤	٦ ٣٨٣,٤	٤ ٤٦٧,٣	التعاون التقني والدعم الميداني
٢ ٩٩٦,٤	—	٢ ٩٩٦,٤	—	٣ ٦٠٩,٤	—	٣ ٦٠٩,٤	—	تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى هيئات الإدارة وهيئة
١٥ ٤٠٠,٢	١١ ٧٣١,٦	٣ ٦٦٨,٦	—	١٠ ٨٧٠,٨	٨ ٨٥٧,٤	٤٠٧,٤	١ ٦٠٦,٠	الدولية لمراقبة المخدرات دعم البرامج
٢٤٢ ٨٣٠,٥	٢٢ ٦٥٣,٩	٢١٣ ٢٠٧,٧	٦ ٩٦٨,٩	٢٧٧ ٨٦٥,٧	٢١ ١٧٤,١	٢٤٥ ٣٦٩,١	١١ ٣٢٢,٥	المجموع، ثانياً (ألف+باء+جيم)
—	—	—	—	(٦٦ ٧٩٤,٧)	(٢٠ ٩٩٧,٧)	(٣٥ ٣٦٨,٧)	(١٠ ٤٢٨,٣)	ثالثاً-تسويات أخرى لأرصدة الصندوق ^١
—	—	—	—	(٦٦ ٧٩٤,٧)	(٢٠ ٩٩٧,٧)	(٣٥ ٣٦٨,٧)	(١٠ ٤٢٨,٣)	المجموع، ثالثاً
١٩١ ٣٦٧,٤	٦,٣	١٩١ ٣٢٧,١	٣٤,٠	١٩٧ ٠٧٦,٤	٣ ١٤٧,١	١٩١ ٨٨١,٩	٢ ٠٤٧,٤	أرصدة الصندوق في نهاية فترة السنتين (أولاً-ثانياً + ثالثاً)

(أ) لا تشمل التسويات المتعلقة بالمكاسب والخسائر الإكتوارية المتعلقة بنهاية الخدمة، بما في ذلك التسويات في الأرصدة المحسوبة استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

باء- صندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

برنامج الجريمة: الملخص المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة

الجنائية،^(١) لفترتي السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠١٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية المُنقَّحة ٢٠١٦-٢٠١٧				المبلغ الفعلي ٢٠١٤-٢٠١٥			
الأموال المخصصة الغرض	تكاليف دعم البرامج	الأموال العامة الغرض	المجموع	الأموال المخصصة الغرض	تكاليف دعم البرامج	الأموال العامة الغرض	المجموع
أولاً- التمويل							
ألف- أرصدة الصندوق في بداية فترة السنتين							
١٠,٩	٦٨,٠	٢٥٥ ٨٤٩,١	٢٧٦ ٩١٧,٠	٤ ٧٨٤,٠	٢١١ ٥٩٣,٠	١٠ ٢٤,٤	٢٢٦ ٣٧١,٤
١٠,٩	٦٨,٠	٢٥٥ ٨٤٩,١	٢٧٦ ٩١٧,٠	٤ ٧٨٤,٠	٢١١ ٥٩٣,٠	١٠ ٢٤,٤	٢٢٦ ٣٧١,٤
المجموع الفرعي، ألف							
باء- الإيرادات							
١٧٥ ٣٠٧,٩	—	١٦٩ ٥٨١,٤	٣٤٤ ٨٨٩,٣	—	١٩٦ ٨١٩,٣	٢ ٩١٩,١	٣٤٧ ٧٣٨,٦
٢٣ ٩٠١,٢	—	٢٣ ٥٣٣,٢	٢٦٨,٠	—	٣٤ ٨٨٣,٠	٣٩٢,٥	٣٦٦ ٧٦٦,٧
٨٠ ٥٥٢,٠	—	٨٠ ٥٥٢,٠	—	١٤ ٢٢٩,٦	—	—	١٤ ٢٢٩,٦
١٣ ٤٦٨,١	—	١٣ ٤٦٨,١	—	١٤ ٣٨٢,٣	—	—	١٤ ٣٨٢,٣
٢ ٥٥٥,٩	—	٢ ٥٥٥,٩	—	٤ ٠٤٢,٥	—	—	٤ ٠٤٢,٥
١ ٩١٦,٤	٥٢٨,٤	٨٠٠,٠	٣ ٢٤٤,٨	٥٢٨,٣	١ ٤٥٠,٣	٥٨٨,١	٣ ٢٤٦,٦
٢٩٧ ٢٠١,٦	٥٢٨,٤	٢٨٩ ٩٩٠,٧	٦ ٦٨٢,٥	٥٢٨,٣	٢٦٥ ٨٠٧,٠	٣ ٨٩٩,٧	٦ ٩٧٦,٠
المجموع الفرعي، الإيرادات							
—	٢٦ ٣٨٨,٦	(٢٦ ٣٨٨,٦)	—	١٩ ٩٩٠,٨	(١٩ ٩٩٠,٨)	—	—
إيرادات دعم البرامج المقدمة للمكتب							
—	١ ٦٣٥,٥	(١ ٦٣٥,٥)	—	٢ ٣٤٩,٩	(٢ ٣٤٩,٩)	—	—
إيرادات دعم البرامج الخاصة ببرنامج معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة							
—	(٢٩٢,٠)	٢٩٢,٠	—	(٧٣٠,٧)	٧٣٠,٧	—	—
إيرادات دعم البرامج المسددة إلى الشركاء المنفذين							
٢٩٧ ٢٠١,٦	٢٨ ٢٦٠,٤	٢٦٢ ٢٥٨,٦	٦ ٦٨٢,٥	٢٢ ١٣٨,٣	٢٤٤ ١٩٧,١	٣ ٨٩٩,٧	٦ ٩٧٦,٠
٥٥٣ ١٢٩,٦	٢٨ ٣٢٨,٥	٥١٨ ١٠٧,٧	٦ ٦٩٣,٤	٤٨٧ ٦٣٦,٣	٢٦ ٩٢٢,٣	٤٥٥ ٧٩٠,١	٤ ٩٢٤,٠
المجموع، أولاً (ألف+باء)							
ثانياً- جيم- التوجيهات							
١ ٣٣٨,١	١ ٣٣٨,١	—	١ ٢٣٥,١	٧٣٤,٢	—	٥٠١,٠	٣ ٠٠٣,٤
التوجيه التنفيذي والإدارة ببرنامج العمل:							
١٢١ ١٩٠,١	٦٨٥,٠	١٢٠ ٠٢٦,٠	٤٧٩,٢	٦٤ ٠٨٢,١	٥٤٤,٤	٦٣ ٠٧٧,٢	٤٦٠,٥
مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية							
٣ ٥٥٥,٥	—	٣ ٥٥٥,٥	—	٧١٨,٠	١١,٨	٧٠٦,٢	٣ ٢٨١,٥
الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج، والتنمية البديلة							

الميزانية المنقحة ٢٠١٦-٢٠١٧				المبلغ الفعلي ٢٠١٤-٢٠١٥				
المجموع	تكاليف دعم البرامج	الأموال المخصصة الغرض	الأموال العامة الغرض	المجموع	تكاليف دعم البرامج	الأموال المخصصة الغرض	الأموال العامة الغرض	
٤١ ١٦٤,٥	٤٠٠,٥	٤٠ ٧٦٤,١	—	٢٥ ٨٥٥,٣	٤٢٥,١	٢٥ ٤٣٠,٢	—	مكافحة الفساد
٢٠ ٢١٧,١	١٠٦,٣	٢٠ ١١٠,٨	—	١٦ ٨٥٢,٣	٧٧,٣	١٦ ٧٧٥,١	—	منع الإرهاب
٧١ ٩٧٤,٥	—	٧١ ٠٠٣,٩	٩٧٠,٦	٥٣ ١٥٠,٤	—	٥٢ ٣٠٨,٩	٨٤١,٦	العدالة
								الأبحاث وتحليل الاتجاهات والاستدلال الجنائي
٣٤ ٩٩٧,٦	٢٩٣,٤	٣٤ ٢٧٦,٧	٤٢٧,٥	٤٠ ٥٤٢,٢	٢٣١,٤	٣٩ ٥٢١,٨	٧٨٩,١	
٥ ٩٥١,٩	٢ ٤٤٨,٤	٣ ٥٠٣,٦	—	٤ ٦١٧,٠	١ ٧٠٢,٦	٢ ٩١٤,٣	—	دعم السياسات
٩ ٥٤١,٣	٦ ٩٨٧,٧	١ ٨١٢,٨	٧٤١,١	٧ ٧٧٤,٧	٥ ٩٥٠,٨	١ ٠١٠,٨	٨١٣,١	التعاون التقني والدعم الميداني
١٥ ١٧٢,٨	١٠ ١٢٨,٣	٥ ٠٤٤,٤	—	١١ ٦٤٠,١	٧ ١١١,٩	٣ ٩٢١,٦	٦٠٦,٥	دعم البرامج
٣٢٥ ١٠٣,٧	٢٢ ٣٨٧,٦	٣٠٠ ٠٩٧,٨	٢ ٦١٨,٤	٢٢٦ ٤٦٧,٢	١٦ ٧٨٩,٥	٢٠٥ ٦٦٦,١	٤ ٠١١,٦	المجموع، ثانياً (ألف+باء+جيم)
								ثالثاً - تسويات أخرى لأرصدة الصندوق ^(ب)
—	—	—	—	(٥ ٢٤١,١)	(١٠ ٠٦٤,٧)	٥ ٧٢٥,١	(٩٠١,٥)	
—	—	—	—	(٥ ٢٤١,١)	(١٠ ٠٦٤,٧)	٥ ٧٢٥,١	(٩٠١,٥)	المجموع، ثالثاً
								أرصدة الصندوق في نهاية فترة السنتين (أولاً - ثانياً + ثالثاً)
٢٢٨ ٠٢٥,٨	٥ ٩٤٠,٩	٢١٨ ٠٠٩,٩	٤ ٠٧٥,٠	٢٥٥ ٩٢٨,٠	٦٨,٠	٢٥٥ ٨٤٩,١	١٠,٩	

(أ) يشمل الصندوق الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأفريقي لأبحاث الجريمة والعدالة.

(ب) لا تشمل التسويات المتعلقة بالمكاسب والخسائر الإكتوارية، بما في ذلك التسويات في الأرصدة المحسوبة استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

المرفق الرابع

مشروع قرار بشأن صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يُعرض على لجنة المخدرات لاعتماده

تنفيذ ميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

إنَّ لجنة المخدرات،

إذ تمارس المهام الإدارية والمالية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة في الفقرة ٢ من القسم
السادس عشر من قرارها ١٨٥/٤٦ جيم، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وقد نظرت في تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ الميزانية المُدمجة لمكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧،^(١)

وإذ تشير إلى قرارها ١٧/٥٦ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

١- تلاحظ أنَّ تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ الميزانية المُدمجة لمكتب الأمم
المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧^(٢) يقدِّم معلومات عن
التسويات التي أُجريت على الميزانية المُدمجة؛

٢- تلاحظ أيضاً استمرار ثقة الجهات المانحة القويّة في تنفيذ البرامج من قِبل
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

٣- تلاحظ كذلك التقدُّم المحرَّز في الانتقال نحو الاسترداد الكامل للتكاليف
حسبما ورد في تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ الميزانية المُدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

٤- تحيط علماً بتدابير الاقتصاد في التكاليف التي اتَّخذها مكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة لإبقاء النفقات العامة الغرض عند مستوى ٩٠٠ ٩٦٨ ٦ دولار من
دولارات الولايات المتحدة، ونفقات تكاليف دعم البرامج عند مستوى ٩٠٠ ٦٥٣ ٢٢ دولار؛

٥- تقرُّ التقديرات المنقَّحة للأموال المخصَّصة الغرض على النحو الوارد أدناه:

(١) E/CN.7/2015/17-E/CN.15/2015/20.

إسقاطات الموارد لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

الموارد		الموظفون	
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الميزانية المعتمدة، ٢٠١٧-٢٠١٦	الميزانية المنقحة، ٢٠١٧-٢٠١٦
		٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠١٦
الأموال العامة الغرض			
المتعلقة بالوظائف		٢١	٢١
غير المتعلقة بالوظائف		٤٢٩,٢	٤٢٩,٢
المجموع الفرعي		٦ ٩٦٨,٩	٦ ٩٦٨,٩
الأموال المخصصة الغرض			
المتعلقة بالوظائف		١٣٠	١٣٠
غير المتعلقة بالوظائف		٢١٣ ٢٠٧,٧	٢١٣ ٢٠٧,٧
المجموع الفرعي		٢٦١ ٢٤٩,٩	٢٦١ ٢٤٩,٩
أموال تكاليف دعم البرامج			
المتعلقة بالوظائف		٧١	٧١
غير المتعلقة بالوظائف		٤ ٦٦١,٧	٤ ٦٦٢,٦
المجموع الفرعي		٢٣ ٤٧٣,٧	٢٣ ٤٧٣,٧
المجموع		٢٩١ ٦٩٢,٤	٢٩١ ٦٩٢,٤

٦- تلاحظ أن إسقاطات الموارد المقدرة الواردة أعلاه مرهونة بتوفر التمويل.

المرفق الخامس

مشروع قرار بشأن صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يُعرضُ على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لاعتماده

تنفيذ ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لفترة
السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

إنَّ لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية،

إذ تمارس المهام الإدارية والمالية التي أوكلتها إليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٢/٦١،
المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وقد نظرت في تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧،^(١)

وإذ تشير إلى قرارها ٩/٢٢ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

١- تلاحظ أنَّ تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ الميزانية المدمجة لمكتب
الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧^(١) يقدم معلومات عن
التسويات التي أُجريت على الميزانية المدمجة؛

٢- تلاحظ أيضاً استمرار ثقة الجهات المانحة القويّة في تنفيذ البرامج من قِبل
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

٣- تلاحظ كذلك التقدُّم المحرَّز في الانتقال نحو الاسترداد الكامل للتكاليف
حسبما ورد في تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ الميزانية المدمجة لمكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

٤- تحيط علماً بتدابير الاقتصاد في التكاليف التي اتَّخذها مكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة لإبقاء النفقات العامة الغرض عند مستوى ٤٠٠ ٦١٨ دولار من دولارات
الولايات المتحدة، ونفقات تكاليف دعم البرامج عند مستوى ٦٠٠ ٣٨٧ ٢٢ دولار؛

٥- تقرُّ التقديرات المنقَّحة للأموال المخصَّصة الغرض على النحو الوارد أدناه:

(١) E/CN.7/2015/17-E/CN.15/2015/20.

إسقاطات الموارد لصندوق برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

الموارد			
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			
الوظائف			
الميزانية المنقّحة	الميزانية المعتمدة	الميزانية المنقّحة	الميزانية المعتمدة
٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠١٦
الأموال العامة الغرض			
المتعلقة بالوظائف			
٨	٨	٢٣٩٤,٦	٢٣٩٤,٦
غير المتعلقة بالوظائف			
—	—	٢٢٣,٨	٢٢٣,٨
المجموع الفرعي			
٨	٨	٢٦١٨,٤	٢٦١٨,٤
الأموال المخصصة الغرض			
٢٠١	٢٠١	٣٠٠.٠٩٧,٨	٢٨٩ ٣٦٩,٨
المجموع الفرعي			
٢٠١	٢٠١	٣٠٠.٠٩٧,٨	٢٨٩ ٣٦٩,٨
المتعلقة بالوظائف			
٦٨	٦٨	١٨ ٥٥٧,١	١٨ ٧٥٣,٤
غير المتعلقة بالوظائف			
—	—	٣ ٨٣٠,٥	٣ ٧٥٥,٥
المجموع الفرعي			
٦٨	٦٨	٢٢ ٣٨٧,٦	٢٢ ٥٠٨,٩
المجموع			
٢٧٧	٢٧٧	٣٢٥ ١٠٣,٧	٣١٤ ٤٩٧,١

٦- تلاحظ أن إسقاطات الموارد المقدرة الواردة أعلاه مرهونة بتوفر التمويل.